

The Impact Of Financing Structure On Improving Financial Performance In Iraqi Banks



Hasan Ali Alahmady

wamohammad460@yahoo.com

Issn print: 2710-3005. Issn online: 2706 – 8455, Impact Factor: 1.223, Orcid: 000-0003-4452-9929, DOI: [10.5281/zenodo.10041093](https://doi.org/10.5281/zenodo.10041093), PP 46-71.

Abstract: The current study aimed to identify the impact of the financing structure in improving financial performance in Iraqi banks. To achieve the goal of the study, the researcher used the descriptive analytical method by applying the study tool, the questionnaire, to a sample consisting of (130) employees working in Iraqi banks. The results of the study concluded that there was an impact The financing structure improves financial performance in Iraqi commercial banks.

Keywords: financing structure, financial performance, Iraqi banks.

أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية

ملخص الدراسة: هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق أداة الدراسة الاستبانة على عينة تكونت من (130) موظف يعملون في المصارف العراقية وتوصلت نتائج الدراسة لوجود أثر للهيكل

التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية العراقية.

الكلمات المفتاحية: الهيكل التمويلي، الأداء المالي، المصارف العراقية.

المقدمة

تُعدّ المصارف التجارية احدى اهم المكونات الأساسية للنظام المالي في كافة دول العالم على وجه العموم وللدول العربية على وجه الخصوص، إذ تعمل كوسيط مالي يحفظ الودائع المالية للعملاء ويمكنهم من الحصول عليها عند الطلب وكذلك يمكنهم من نقل ملكيتها من خلال الصكوك (خضر والهدري، 2023).

الأمر الذي وجه اهتمام المصارف نحو تحسين أدائها المالي حيث ترتبط جودة الأداء المالي للمصارف وبشكل مباشر بالاستقرار المالي من جهة وتقليل حجم المخاطر والأزمات المستقبلية من جهة أخرى. لا سيما بعدما أشارت العديد من الدراسات كدراسة (صديق وآخرون، 2019) ودراسة (بورورو، & مروان، 2022) الي أن نسبة رأس المال المتزايدة تؤدي إلى انخفاض في المخاطر الاقتصادية وتحسين الأداء المالي في المصارف التجارية العراقية . ويعد الهيكل التمويلي إحدى المتغيرات الرئيسة المرتبطة بجودة الأداء المالي في المصارف التجارية إذ ينظم الهيكل المالي بدوره عملية خفض نسبة رأس المال مقارنة مع العوائد المالية للمصرف وبشكل يضمن تحسين الأداء المالي للمصرف من خلال زيادة كل من نسب الربحية، ونسب السيولة، وكذلك بشكل يضمن زيادة نسب كفاية رأس المال من جهة ويقلل حجم المخاطر المستقبلية من جهة أخرى (الجنابي، 2020) . وقد أكد ما سبق العديد من الدراسات كدراسة (ساسى، المندلسى، وناجى. 2015) التي أشارت الى أن التطبيق الأمثل للهيكل التمويلي في النظام المصرفي يزيد من الكفاءة ويحسن أداء المصرف المالي ويحميها في التقلبات الاقتصادية.

وإذ لم تكن المصارف العراقية التجارية بمعزل عن النظام المصرفي التجاري العالمي سعت وبكافة السبل لتحسين أدائها المالي الأمر الذي استدعى الباحث للتحقق فيما إذا ما كانت قد حققت مساعي المصارف التجارية العراقية

جدوى في تحسين أدائها المالي وفيما إذا كان الهيكل التمويلي ذو أثر في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية وتحسين نسب الربحية والسيولة، وكذلك نسب كفاية رأس المال من خلال دراسة أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية، من وجهة نظر الإداريين العاملين في المصارف التجارية العراقية.

أسباب اختيار الدراسة

تكمن الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

مكانة ودور المصارف التجارية العراقية في تحقيق الاستقرار المالي للدولة والأهمية البالغة لضمان تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية.

أهمية تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية ودورها الرئيس في ضمان الاستقرار المالي للمصارف من خلال زيادة كل من نسب الربحية، والسيولة وكفاية رأس المال. من جهة وتقليل حجم المخاطر المستقبلية من جهة أخرى.

حاجة المصارف التجارية العراقية للتحقق من كافة المتغيرات التي من شأنها تحسين الأداء المالي وتقليل المخاطر المستقبلية.

مشكلة الدراسة

بالرغم من تطبيق كبرى المصارف التجارية في كافة أنحاء العالم على وجه العموم والمصارف التجارية العراقية على وجه الخصوص الاستراتيجيات والتطبيقات والأنظمة الإدارية والمالية بغية الحفاظ على جودة استخدام الأصول التجارية وتوليد الإيرادات من خلال تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية، إلا أن الأداء المالي ما زال ليس ضمن المستوى المأمول. الأمر الذي تطلب دراسة كل ما من شأنه تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية.

وحيث أشارت العديد من الدراسات كدراسة (فراح، راندة، عثمانى، & أحسين. 1014) الي أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية على وجه العموم وفي

السؤال الفرعي الأول: هل توجد فروقات في المتوسطات الحسابية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب الربحية في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي)؟

السؤال الفرعي الثاني: هل توجد فروقات في المتوسطات الحسابية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب السيولة في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي)؟

السؤال الفرعي الثالث: هل توجد فروقات في المتوسطات الحسابية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب كفاية رأس المال في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي)؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية الي كل مما يلي:
التعرف على أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي
التعرف على أثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب الربحية في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي
التعرف على أثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب السيولة في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي
التعرف على أثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب كفاية رأس المال في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي
التعرف على درجة الفروقات في المتوسطات لتقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي بكافة أبعاده في تحسين الأداء المالي بكافة أبعاده (نسب الربحية، نسب السيولة،

المصارف التجارية على وجه الخصوص. أراد الباحث دراسة فيما إذا كان الهيكل التمويلي ذو أثر في تحسين الأداء المالي بكافة أبعاده المنتقاة في هذه الدراسة (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب كفاية رأس المال) في احدى اهم المؤسسات المالية العراقية والتي تتمثل في المصارف التجارية العراقية وقد تم صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس التالي: ما أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية؟

أسئلة الدراسة

وينبع من مشكلة الدراسة التساؤلات التالية:
السؤال الرئيس الأول: ما أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي؟
ويتفرع من التساؤل الرئيس الأول الأسئلة الفرعية الآتية :

السؤال الفرعي الأول: ما أثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب الربحية في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي؟

السؤال الفرعي الثاني: ما أثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب السيولة في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي؟

السؤال الفرعي الثالث: ما أثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب كفاية رأس المال في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي؟

السؤال الرئيس الثاني: هل توجد فروقات في المتوسطات الحسابية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي)؟
ويتفرع من التساؤل الرئيس الثاني الأسئلة الفرعية الآتية:

الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الأتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$) لأثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب الربحية في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$) لأثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب السيولة في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$) لأثر المال في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي)؟

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات الفرعية الأتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$)

في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي في تحسين نسل الربحية في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي)؟

نسب كفاية رأس المال) في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي).

- التعرف على النتائج التي تساعد في الوصول الى توصيات تساهم في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية.

أهمية الدراسة

نبتت أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي سيتم تناوله والمتمثل في أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية وسيتم تناول أهمية الدراسة من الجانبين العلمي والعملي وعلى النحو الآتي:

الأهمية العلمية للدراسة: تكمن الأهمية العلمية للدراسة الحالية بما ستعرضه من أدب نظري سابق ودراسات سابقة حول كل من مفهومي الهيكل التمويلي وتحسين الأداء المالي إذ انه وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بدراسة موضوع تحسين الأداء المالي عموماً، إلا أن هناك حاجة للتطرق إليه ومعرفة فيما إذا كان الهيكل التمويلي ذو تأثير على تحسنه. فضلاً عن أن هناك حاجة إلى قراءة واقع هذين المتغيرين في المصارف العراقية تحديداً لما يرتجى منه تقديم إضافة علمية للباحثين المهتمين بالشأن الإداري في العراق نظراً لأهمية تحسين الأداء المالي لكافة أبعاده (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب كفاية رأس المال).

الأهمية العملية للدراسة: تكمن الأهمية العملية للدراسة الحالية بالتعرف على حقيقة أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية من خلال الدراسة الميدانية، كما من المتوقع أن تكون نتائج هذه الدراسة مؤشر لأثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف المماثلة في مجتمعات متشابهة.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$) لأثر

يركز على تحليل البيانات ومن ثم وصفها وصفاً دقيقاً والتعبير عنها من خلال ترجمتها لبيانات كمية وأخرى نوعية.

وتُعد هذه الدراسة احدي الدراسات الإيضاحية السببية، لذلك تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد على دراسة وتحليل أثر المتغير المستقل (الهيكل التمويلي) على المتغير التابع (تحسين الأداء المالي). للوقوف على أثر المتغير المستقل في إحداث التغيير في المتغير التابع، وذلك من اجل الوصول إلى استنتاجات تسهم في تقييم أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي وكافة أبعاده (تحسين نسب الربحية، تحسين نسب السيولة، تحسين نسب كفاية رأس المال).

مجتمع وعينة الدراسة

استهدفت الدراسة الحالية جميع الإداريين العاملين في المصارف التجارية العراقية والبالغ عددهم (900) تبعاً لبيانات شؤون الموظفين في المصرف العراقي المركزي للعام 2022-2023. وقام الباحث باختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة والتي تكونت من (200) إداري يعملون في المصارف التجارية العراقية.

هيكل الدراسة

الفصل الأول: (الإطار العام للدراسة): تناول الفصل الأول مقدمة الدراسة وتوضيح أسباب اختيار الموضوع وكذلك من أين نبعت مشكلة الدراسة وتساؤلاتها. كما عرض الباحث أنموذج الدراسة ومتغيرات الدراسة وأبعادها وكذلك فرضيات الدراسة وأهدافها وأهميتها. كما تضمن منهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها والحدود والمحددات وتعريف المصطلحات الرئيسية للدراسة. وأخيراً تناول الفصل الأول الدراسات السابقة التي اعتمد عليها الباحث

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\leq 0.05\alpha$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب السيولة في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي)؟

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\leq 0.05\alpha$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب كفاية رأس المال في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي)؟

متغيرات ونموذج الدراسة

قام الباحث بعد الاطلاع على الأدب النظري السابق والمتمثل في المراجع والمصادر والدراسات السابقة العربية والأجنبية الحديثة التي تناولت متغيرات الدراسة، بتطوير أنموذج الدراسة وهو الرسم الديمغرافي الذي يوضح المتغير المستقل وكافة أبعاده المراد قياس أثرها على المتغير التابع والتي يمكن عرضها على النحو الآتي:

أولاً: المتغير المستقل: الهيكل التمويلي

ثانياً: المتغير التابع: تحسين الأداء المالي، وأبعاده على النحو الآتي:

تحسين نسب الربحية.

تحسين نسب السيولة.

تحسين نسب كفاية رأس المال.

منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لأهداف الدراسة الحالية والذي

مصطلحات الدراسة

وفيما يلي تعريف لمجموعة من المصطلحات المتضمنة في الدراسة والتي قد تساعد في فهم المتغيرات التي تسعى الدراسة إلى قياسها:

الهيكل التمويلي Financing Structure يشير هيكل رأس المال إلى استخدام التمويل من خلال استخدام نسب مختلفة من مصادر مختلفة للديون وحقوق المساهمين لصالح البنك، سواء كان قياسها من حيث الربحية أو تقييم الشركة (Gohar & Rehman, 2016).

ويعرفه الباحث إجرائياً في درجة الأثر التي يحدثها في تحسين الأداء المالي بكافة أبعاد (نسب الربحية، نسب السيولة، تحسين كفاية رأس المال) من وجهة نظر الإداريين العاملين في المصارف التجارية العراقية.

الأداء المالي Financial Performance الأداء المالي هو مفهوم جزئي لأداء العمل، فهو يركز على استخدام نسب ومؤشرات مالية تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية والربحية للبنك. كما ويشير الأداء المالي العملية التي يتم من خلالها قراءة مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس نشاط أي مشروع اقتصادي يساهم في تحديد ربحية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وتحديد مصدر غير صحيح. ويعرفها الباحث إجرائياً بدرجة استجابة أفراد عينة الدراسة (الإداريين العاملين في المصارف التجارية العراقية) على فقرات أبعاد الأداء المالي (نسب الربحية، نسب السيولة، تحسين كفاية رأس المال).

في كتابة الرسالة الحالية وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة. الفصل الثاني: الهيكل التمويلي وتحسين الأداء المالي في المصارف العراقية عرض الباحث من خلال الفصل الثاني ثلاث مباحث رئيسية وعلى النحو الآتي:

- المبحث الأول: الهيكل التمويلي
- المبحث الثاني: الأداء المالي
- المبحث الثالث: أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي من وجهة نظر الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: (الدراسة الميدانية): عرض الفصل الثالث الجانب الميداني العملي من الدراسة الحالية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية على النحو الآتي:

- المبحث الأول: البيانات الوصفية والإحصائية.
- المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
- المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

حدود الدراسة ومحدداتها

- الحدود الموضوعية: أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية.
- الحدود المكانية: المصارف التجارية العراقية.
- الحدود البشرية: عينة عشوائية بسيطة من الإداريين العاملين في المصارف التجارية العراقية.
- الحدود الزمانية: 2022-2023

المصارف العراقية Iraqi Banks

مؤسسات مالية تجارية تنبثق عن المصرف العراقي المركزي وتعمل على الاحتفاظ بالودائع البنكية لعملائها بصورة جارية أي أن هذه الودائع تكون قابلة للسحب وقت الطلب من قبل العميل، كما أنها تمكن العملاء من تحويل ملكية الودائع المالية لطرف ثالث. ويعرفها الباحث إجرائياً بالمصارف التجارية التي تم تضمينها داخل الحدود المكانية للدراسة واستجاب الإداريين العاملين داخلها لأداة الدراسة.

الدراسات السابقة

تم عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تطرق لها الباحث عند اختيار موضوع الدراسة، وتتضمن عنوان الدراسة وسنة إعدادها وكذلك اسم الباحث، ونبذة مختصرة عن هدف وأداة ومنهج الدراسة وكذلك عينة الدراسة وأهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها وفقاً لحدوثها أي من الأحداث التي الأقدم وعلى النحو الآتي:

أولاً: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: دراسة (نزيهة، 2018) بعنوان: " أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة 2006-2015". هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات باستخدام تحليل السلاسل الزمنية لبيانات شاملة وفقاً للبرنامج الإحصائي Eviews9 على

مجموعة من البنوك العامة والخاصة في الجزائر للفترة 2006-2015. توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الهيكل المالي المقاس بإجمالي الدين إلى إجمالي الأصول له تأثير كبير على الأداء المالي المقاس بالربحية. وأن الهيكل المالي المقاس بإجمالي الممتلكات إلى إجمالي الأصول له تأثير كبير على الأداء المالي المقاس بنسب الربحية.

الدراسة الثانية: دراسة (عمار، 2018) بعنوان: " أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة (2007-2016)". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث النموذج الساكن (تحليل بيانات اللوحة). والنموذج الديناميكي (نموذج التأخر الموزع). وأظهرت نتائج الدراسة أن هيكل التمويل (نسبة الدين) له تأثير إيجابي وهام على العائد على الأصول. والعائد على حقوق الملكية، ويمتد هذا الأثر لعدة سنوات لاحقة. فيما لم تتوصل النتائج إلى أي دليل حول تأثير الهيكل التمويلي على ربحية السهم؛ أرباح الأسهم لكل سهم؛ القيمة الدفترية للسهم الواحد؛ والقيمة السوقية للسهم، كمقاييس للأداء المالي للشركات السورية المدرجة.

الدراسة الثالثة: دراسة (حقي، 2016) بعنوان: " دراسة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج التحليلي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتناول هذه الدراسة مجتمع جديد (الإداريين العاملين في البنوك التجارية العراقية) وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة، ما يمنح المجتمع الجديد فرصة الاستفادة من خلاصة وتوصيات الباحث التي سوف يكتبها بعد إنجازه الدراسة، مما يساعد المختصين في التعرف على أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية. وتتميز الدراسة الحالية بقياس أثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي بكافة أبعاده المنتقاة في هذه الدراسة (نسب الربحية، نسب السيولة، تحسين كفاية رأس المال) وهو ما لم يتم التطرق إليه أي من الدراسات السابقة بالشكل الذي سيتم التطرق إليه في هذه الدراسة، ما يشكل farkاً أساسياً عن كل ما تم استعراضه في الدراسات السابقة وما تم الاطلاع عليه من قبل الباحث.

الفصل الثاني: الهيكل التمويلي وتحسين الأداء المالي في المصارف العراقية

المبحث الأول: الهيكل التمويلي

مفهوم الهيكل التمويلي

يعتبر قرار التمويل السبيل لتحديد كافة مصادر الموارد المالية للمؤسسات المالية على وجه العموم وللمؤسسات المصرفية على وجه الخصوص سواء أكانت هذه المصادر المالية تعود ملكيتها للمؤسسة المالية أو تم استدانها بطريقة ما. ويقوم الهيكل التمويلي بالتحكم بكل من حقوق الملكية ونسبة المديونية، من خلال تحليل التركيبة المالية لكافة العمليات المالية داخل المصارف التجارية.

وتوصلت نتائج الدراسة الي أن نسبة الملكية للأصول لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على نسبة العائد على حقوق الملكية، بينما نسبة الودائع إلى الأصول كان لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: دراسة (Serwadda,) (2018): بعنوان: "تأثير أنظمة إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في أوغندا" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير أنظمة إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في أوغندا، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج التحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة الي أن هناك علاقة إيجابية بين متغيرات هيكل رأس المال وأداء البنك. وهي تتراوح بين الديون طويلة الأجل وإجمالي الديون مع صافي هامش الفائدة. هناك أيضاً علاقة إيجابية بين إجمالي الدين والعائد على الأصول.

الدراسة الثانية: دراسة (Gohar,) (Muhammad, Sarwar, 2016): بعنوان " تأثير استراتيجيات إدارة المخاطر على مخاطر الائتمان التي تواجهها البنوك التجارية في بلوشستان". هدفت هذه الدراسة للتعرف على تأثير استراتيجيات إدارة المخاطر على مخاطر الائتمان التي تواجهها البنوك التجارية في بلوشستان، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثين المنهج التحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة الي أن هيكل رأس المال مرتبط بشكل سلبي بأداء البنوك في باكستان. لا يمكن قبول جميع الفرضيات الصفرية عند مستوى دلالة (0.01) لذلك ترتبط جميع المقدرات بشكل كبير بالأداء.

المهمة حول أهمية الهيكل التمويلي (الحمدان، 2013).

1. تحقيق التوازن بين الديون وحقوق الملكية: يساعد الهيكل التمويلي في تحقيق التوازن المثلى بين استخدام الديون واستخدام حقوق الملكية في تمويل المؤسسة. وجود نسبة ملائمة من الديون يمكن أن يقلل من تكاليف الاقتراض ويزيد من قدرة الشركة على الاستثمار والنمو، بينما يوفر الاعتماد بشكل كبير على حقوق الملكية استقرارًا وتحكمًا أكبر للشركة في أعمالها.

2. تحسين هيكل رأس المال: يمكن للهيكل التمويلي المناسب أن يؤدي إلى تحسين هيكل رأس المال للشركة. عندما يتم توزيع تكلفة التمويل بشكل صحيح بين الديون وحقوق الملكية، يمكن للشركة تحقيق هامش ربحية أفضل وزيادة عائدات المساهمين.

3. التخطيط للاستدامة والنمو: يعتبر الهيكل التمويلي الملائم جزءًا أساسيًا من استراتيجية الشركة للنمو والاستدامة. عندما تتبنى المؤسسة هيكلًا تمويليًا متوازنًا، يتم تحسين القدرة على توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الجديدة وتوسيع نشاطاتها. إذا تم توليد الأموال بشكل صحيح واستخدامها بكفاءة، يمكن أن يتيح الهيكل التمويلي للشركة الاستفادة من الفرص النمو والتوسع في السوق وتحقيق مزايا تنافسية قوية.

4. تحقيق الاستقرار المالي: يعتبر الهيكل التمويلي المناسب عاملاً هامًا في تحقيق الاستقرار المالي للشركة. من خلال الحفاظ على توازن سليم بين الديون وحقوق

ويعرف (الجنابي، 2020) الهيكل التمويلي بمزيج من حقوق الملكية التي تمتلكها المؤسسات المالية والديون طويلة الأجل التي تلجأ لها المؤسسات المالية لتمويل أعمالها بهدف خفض تكلفة رأس المال وزيادة الأسهم وتحسين نسب الربحية الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمصرف.

وبالرغم من أهمية تحسين الأداء المالي الذي يعتمد على وضع الخطط واتخاذ القرار الاستراتيجي فيما إذا كانت المؤسسات المالية سوف تعتمد على التمويل الداخلي أو أنها ستلجأ للاقتراض لتلبية احتياجاتها المالية وتمويل عملياتها، إلا أن قرار آلية مزج المصادر المالية وتوظيفها لتعزيز استدامة المؤسسة المالية وتحسين أدائها المالي والتقليل من حجم المخاطر المستقبلية يعد الأكثر أهمية لا سيما بعد تعدد مصادر التمويل وتخفيض تكلفة الاقتراض من خلال الرافعة المالية التي تعمل على خصم تكلفة فائدة الاقتراض من القاعدة الربحية التي تخضع للضريبة (عمار، 2018).

أهمية الهيكل التمويلي عند مناقشة أهمية الهيكل التمويلي، فإننا نتحدث عن الطريقة التي تمول بها المؤسسة نشاطها واستثماراتها، وتحديدًا عن النسبة بين الديون وحقوق الملكية في تمويلها. يعتبر الهيكل التمويلي عنصراً حيوياً في استراتيجية الشركة وقدرتها على تحقيق النمو والاستدامة في السوق.

تؤثر القرارات المتعلقة بالهيكل التمويلي على مجموعة واسعة من الجوانب في المؤسسة، بدءاً من تكاليف الاقتراض وانتهاءً بقدرة الشركة على تنفيذ استراتيجيات النمو والتوسع. وفيما يلي سأستعرض بعض النقاط

متناسبة مع أهدافها وتوجهاتها الطويلة الأجل.

باختصار، يمكن القول إن الهيكل التمويلي يلعب دورًا حاسمًا في استدامة المؤسسات وقدرتها على تحقيق النمو والاستفادة من الفرص الجديّة. يساعد الهيكل التمويلي المناسب على تحقيق التوازن بين الديون وحقوق الملكية، تحسين هيكل رأس المال، وتحقيق الاستقرار المالي. كما يساهم في جذب التمويل الخارجي وتوجيهه استراتيجياً الشركة واتخاذ القرارات المالية الحكيمة.

ومن الجوانب الأخرى لأهمية الهيكل التمويلي، يمكن ذكر أنه يعزز الشفافية والمساءلة المالية في المؤسسة، حيث يكون هناك توزيع واضح للمسؤوليات والتزامات التمويل. كما يساهم في بناء سمعة مالية قوية للشركة وزيادة قدرتها على التعامل مع الجهات الخارجية مثل البنوك والشركاء التجاريين (Twairesh, 2014).

وأخيراً، يمكن القول إن الهيكل التمويلي يعد أداة استراتيجية مهمة لتحقيق النجاح المالي للشركة وضمان استمراريتها في السوق. يجب على المؤسسات النظر في العوامل المتعددة والتحديات المحتملة عند اتخاذ قرارات حول الهيكل التمويلي، مع الأخذ في الاعتبار أهدافها واحتياجاتها المالية الحالية والمستقبلية.

1. مصادر الهيكل التمويلي للمصارف التجارية

يتم توفير هيكل التمويل من أجل تلبية احتياجات المؤسسات الاقتصادية وتمويل خططها المالية. يُعتبر هذا الهيكل ضرورياً لكل من الدول المتقدمة والنامية، حيث تعتمد القطاعات الاقتصادية بشكل كبير على

الملكية، يمكن للشركة تجنب المشاكل المالية والتعامل بفعالية مع التحديات الاقتصادية والتقلبات في السوق. يتيح الاستقرار المالي للشركة القدرة على تلبية التزاماتها المالية، ويعزز الثقة لدى المستثمرين والموردين والعملاء.

5. جذب التمويل الخارجي: يمكن للهيكل التمويلي الجيد أن يزيد من قدرة المؤسسة على جذب التمويل الخارجي من البنوك والمستثمرين والمؤسسات المالية الأخرى. عندما تكون المؤسسة تمتلك هيكل تمويل موثوق ومتوازن، يكون لديها فرص أفضل للحصول على قروض بأسعار فائدة منخفضة وشروط ملائمة. كما يمكن أن يزيد الهيكل التمويلي الجيد من جاذبية الشركة للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية مستدامة ومجزية.

6. التحكم في المخاطر: يمكن للهيكل التمويلي أن يساعد في التحكم في المخاطر المالية وتوزيعها بشكل مناسب. من خلال التنوع في مصادر التمويل وتواجد نسبة مناسبة من الديون، يمكن للشركة تقليل تعرضها للمخاطر المالية الكبيرة. وفي حالة وجود أزمة مالية أو صعوبات مالية مفاجئة، يكون لدى الشركة مرونة أكبر للتعامل معها وتجاوزها.

7. توجيه الاستراتيجية واتخاذ القرارات: يعتبر الهيكل التمويلي أداة استراتيجية قوية توجه اتخاذ القرارات في المؤسسة. يمكن أن يؤثر الهيكل التمويلي على اختيار الاستثمارات والمشاريع المستقبلية وتوزيع الأرباح وسياسات النمو. يتيح للشركة أن تضع استراتيجيات تمويلية

- الائتمان المصرفي: وهو قرض قصير الأجل يحصل عليه الشركة من مؤسسات التمويل المصرفية. يأتي الائتمان المصرفي بعد الائتمان التجاري من حيث الاعتماد عليه، ويُعد مصدرًا آمنًا للتمويل لأنه يتم توفيره لفترة زمنية أطول.

إن هيكل التمويل في المؤسسات الاقتصادية يلعب دورًا حاسمًا في تمويل خططها المالية واحتياجاتها، لذا يجب على المؤسسات اتخاذ القرارات المناسبة لاختيار مصادر التمويل المناسبة للتأكد من استمرارية عملها وتحقيق نجاحها في السوق. ويتعين عليها أيضًا دراسة التحديات والتكاليف المرتبطة بكل مصدر تمويل، سواء كان قصير الأجل أم طويل الأجل، وتوجيه استراتيجياتها وسياساتها المالية بناءً على ذلك.

ثانيًا: مصادر التمويل طويلة الأجل: مصادر التمويل طويلة الأجل تشمل جميع المصادر التي تمتد فترة استحقاقها لأكثر من عام وتعتبر جزءًا من هيكل التمويل الشركات، وتهدف الشركات إلى الحصول على مصادر تمويل مناسبة لدعم استثماراتها وفقًا للظروف المالية الحالية ومدى تحمل الإدارة للمخاطر. عادةً ما تحاول الشركات تمويل احتياجاتها من التدفقات النقدية الداخلية، وتشمل ذلك الأرباح والاحتياطيات التي تحتجزها. ومع ذلك، في حالة عدم كفاية التمويل الداخلي، تلجأ الشركات إلى الاقتراض طويل الأجل أو إلى جذب رأس المال السهمي عبر إصدار السندات والأسهم الجديدة.

يمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية. تشمل مصادر التمويل الداخلية الأرباح المحتجزة التي تستخدمها الشركة لتمويل المشاريع

القروض وطرق تنظيمها وإدارتها، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المناسبة لاستغلال الفرص المتاحة وفقًا لطبيعة السوق (سيف الإسلام، بورورو، & غلام مروان 2022).

وتُولي المؤسسات اهتمامًا رئيسيًا لمكونات هيكل التمويل لتمويل احتياجاتها المالية، مثل شراء الأصول والمواد الأولية والاستثمار في الفرص المناسبة، بهدف ضمان استمرارية عمل المؤسسة. تتمثل مكونات هيكل التمويل في المصادر التي يستخدمها المؤسسات (خضر والهدري. 2023)

وتنقسم مصادر التمويل للمصارف التجارية إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل ومصادر تمويل طويلة الأجل.

أولاً: مصادر التمويل قصيرة الأجل: مصادر التمويل قصيرة الأجل: تُعتبر هذه المصادر من الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة، والتي تكون ملزمة بسدادها في فترة زمنية قصيرة للحصول على التمويل المناسب. تشمل هذه المصادر الودائع المالية المتاحة لتمويل الاحتياجات والعجز، وتستخدم الشركات هذه القروض لتمويل رأس المال العامل. يتعين على الشركات سداد هذه الودائع خلال فترة زمنية محددة والتي عادةً لا تتجاوز العام. وتنقسم مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى فئتين رئيسيتين:

الائتمان التجاري: وهو عبارة عن قروض قصيرة الأجل تحصل عليها الشركة من الموردين، وتستخدم لتمويل المشتريات المستقبلية للسلع والخدمات. يُعتبر الائتمان التجاري شائعًا بشكل خاص في الشركات الصغيرة، ومن الممكن أن يتسبب في دفع أسعار أعلى من سعر الشراء. وبالتالي، يعتبر هذا المصدر تكلفة مرتفعة للتمويل. (عباس، جمال، 2022)

مالية أخرى مثل البنوك وشركات التأمين بفترة استحقاق تصل إلى ثلاثين سنة. السندات هي وثائق دين طويلة الأجل تستحق في تاريخ معين وتتيح لحاملها الحصول على قيمتها السمية ومعدل فائدة دوري. أما التأجير التمويلي، فهو يسمح للشركات بتأجير الأصول الثابتة (فراخ، راندة، عثمانى، & أحسين. 2014).

والسندات هي أوراق دين تستحق في تواريخ محددة وتحمل فوائد منتظمة. يتم استخدام السندات للحصول على تمويل طويل الأجل من المستثمرين.

يمكن للشركات أيضًا اللجوء إلى التأجير التمويلي لتأجير الأصول الثابتة التي تحتاجها لعملياتها التشغيلية. تختلف تفاصيل عقود التأجير التمويلي وفقًا للاتفاقات المبرمة بين الشركة والمؤجر.

أما أسهم الملكية، فتشمل الأسهم العادية والأسهم الممتازة. الأسهم العادية تعطي حق التصويت لأصحابها وتشاركهم في توزيعات الأرباح وبالنسبة للأسهم الممتازة، فهي تمنح حقوقًا مميزة لأصحابها مثل أولوية توزيع الأرباح وأولوية استرداد رأس المال في حالة تصفية الشركة. تعتبر أسهم الملكية مصدرًا مهمًا لتمويل الشركات طويلة الأجل حيث يمكن للشركات جذب رأس المال من المستثمرين عن طريق بيع أسهمها في الأسواق المالية (عباس، جمال، 2022).

يعتمد اختيار المصادر المناسبة لتمويل طويل الأجل على الظروف المالية والاقتصادية للشركة، وأيضًا على أهدافها واحتياجاتها التشغيلية والاستثمارية. من المهم أن تتماشى مصادر التمويل مع استراتيجية الشركة وأن تكون قادرة على تلبية احتياجاتها المستقبلية وتحمل التزامات الديون (الجناني، 2020).

الاستثمارية المستقبلية، وتتطلب قرارًا بحجب الأرباح بعد موافقة المساهمين. مصادر التمويل الداخلي هي الأرباح المحتجزة التي يحتفظ بها الشركة لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية المستقبلية. تعتبر هذه الأرباح جزءًا من الأرباح التي تحققها الشركة. يتم اتخاذ قرار حجب الأرباح بعد موافقة المساهمين العاديين، حيث يفضل المستثمر أن تحتفظ الشركة بالأرباح ما لم تلتزم بتحقيق عائد يساوي على الأقل العائد الذي حققته الأسهم العادية التي يمتلكها (القضاة، الحمدان، 2013).

أما بالنسبة لتكلفة الأرباح المحتجزة، فهي تساوي أو تقل عن تكلفة السهم العادي، حيث أن الأرباح المحتجزة لا تستلزم أي تكاليف إصدار وتسويق قد تتحملها الأسهم الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، توجد الاحتياطات التي تعتبر زيادة في إصدار الأسهم بسعر أعلى من قيمتها السمية، وتصنف إلى الاحتياطات الإلزامية والاحتياطات الاختيارية.

بعض المخصصات الأخرى تشمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات الاستهلاك، ويتم استخدام هذه المخصصات لتخصيص جزء من الأرباح للتعامل مع الديون المشكوك في تحصيلها أو لاستبدال الموجودات التي تتدهور مع مرور الوقت (ساسى، المندلسى، وناجى، 2015).

بالنسبة للمصادر الخارجية، يمكن للشركات اللجوء إلى القروض طويلة الأجل والسندات والتأجير التمويلي وأسهم الملكية. القروض طويلة الأجل تحصل عليها الشركة من مؤسسات مالية أخرى وتحتاج إلى سدادها في مواعيدها المتفق عليها. القروض طويلة الأجل تتمثل في الحصول على قروض من مؤسسات

يهدف المزيج التمويلي الأمثل إلى تحقيق عدة أهداف لخصها (الحمدان، ناصر 2013) على النحو الآتي:

- التنوع في مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصدر واحد: من خلال الاعتماد على مجموعة متنوعة من مصادر التمويل، يمكن للمصارف تحقيق التنوع في مصادر الدخل وتقليل التعرض للمخاطر المالية المحددة.

- تحقيق أدنى مستوى من التكلفة: يُعد تحقيق التكلفة الأدنى أحد أهداف المزيج التمويلي الأمثل للمصارف. يهدف البنك إلى تحقيق توازن بين تكلفة التمويل والعائد المحقق من الاستثمارات والأنشطة التمويلية. يعتمد المصرف على مجموعة متنوعة من مصادر التمويل لتحقيق هذا الهدف. على سبيل المثال، يمكن للمصرف جمع الودائع من العملاء بتكلفة منخفضة نسبياً، حيث يتم تحقيق عائد على هذه الودائع من خلال منح قروض للعملاء بأسعار فائدة أعلى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمصارف تنويع مصادر التمويل الخاصة بها، مثل إصدار السندات وجذب رأس المال الخاص، لتقليل تكلفة التمويل وتعزيز العائد المحقق.

- تحقيق الاستدامة المالية: يهدف المزيج التمويلي الأمثل أيضًا إلى تحقيق الاستدامة المالية للمصارف. يجب أن يكون لدى المصارف مصادر تمويل مستدامة ومتوازنة لتلبية التزاماتها المالية على المدى الطويل. من خلال توفير مصادر تمويل مستدامة، مثل الودائع المستدامة والتمويل الأخضر، يمكن للمصارف أن

بالإضافة إلى ذلك، تطلب الأمر أن تقيم الشركات تأثير استخدام مصادر التمويل طويلة الأجل على هيكل رأس المال وتكاليف التمويل وربحية الشركة. يجب أن يكون لديها استراتيجية متوازنة للتمويل تهدف إلى تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الحالية وتحقيق النمو المستدام في المستقبل (عبد الجليل، 2014).

ويرى الباحث ضرورة تعاون المؤسسات مع الخبراء الماليين والاستشاريين الماليين لتحديد المصادر المناسبة لتمويل طويل الأجل وتطوير استراتيجية تمويل فعالة ومستدامة لضمان نمو واستدامة الشركة على المدى الطويل.

2. معايير اختيار الهيكل التمويلي الأمثل

يُعد المزيج التمويلي الأمثل للمصارف أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على كفاءة وقوة المصارف في تحقيق أهدافها وتلبية احتياجاتها التمويلية. يُشير المزيج التمويلي إلى التوازن المثالي بين مصادر التمويل المختلفة التي تستخدمها المصارف لتمويل نشاطها وتلبية احتياجات العملاء. يتألف المزيج التمويلي الأمثل من مجموعة متنوعة من المصادر التمويلية، مثل الودائع، والقروض، وإصدار السندات، ورأس المال الخاص، وغيرها من المصادر المالية المحتملة. تلعب المصارف دورًا حيويًا في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل المشروعات وتلبية احتياجات العملاء المختلفة. ولكي تكون المصارف قادرة على تحقيق هذه الأهداف، فإنها تحتاج إلى مزيج تمويلي متوازن يوفر التوازن بين المخاطر المالية والعائد المتوقع (بوعبدلي & مرسل، 2016).

3. أهداف اختيار الهيكل التمويلي الأمثل

لأداء وكفاءة كل مصدر تمويلي. يتطلب ذلك تحليل مستمر لتكاليف وفوائد كل مصدر تمويل وتقييم مدى ملاءمته للأهداف المالية للمصرف.

4. أدوات اختيار مزيج الهيكل التمويلي
تحديد المزيج التمويلي الأمثل للشركات والمؤسسات المالية يعد عملية معقدة وحساسة. تعتمد هذه العملية على عدة عوامل مثل هيكل الشركة، وأهدافها التمويلية، والظروف الاقتصادية، ومتطلبات السوق، وقدرتها على تحمل المخاطر المالية. لذلك، تتطلب هذه العملية استخدام تقنيات وأدوات متعددة لتحديد المزيج التمويلي الأمثل (نعساني، آية وبنود، محمد خالد. 2019).

أولاً: تحليل البيانات المالية: تشمل هذه التقنية استخدام البيانات المالية والمحاسبية لتحليل أداء الشركة وهيكلها المالي الحالي. يتم استخدام النسب المالية مثل النسبة المئوية للديون إلى حقوق الملكية، والنسبة المئوية للديون الطويلة الأجل إلى الديون الكلية، والنسبة المئوية للأرباح إلى رأس المال العامل، وغيرها لتقييم الهيكل المالي الحالي واحتمالات تحمل المخاطر المالية.

- تقييم التكلفة والعائد: يتطلب تحديد المزيج التمويلي الأمثل تقييم التكلفة والعائد لكل خيار تمويل محتمل. يتم تحليل تكلفة القروض والفائدة، وتكلفة إصدار الأسهم والتأثير المحتمل على سعر السهم، وتكلفة إصدار السندات والشروط المصاحبة لها. بالإضافة إلى ذلك لابد من تقييم العائد المتوقع لكل مصدر تمويل ومقارنته بالتكلفة المرتبطة به.

- تحليل السوق والمنافسة: يجب دراسة سوق الشركة وتحديد الفرص والتحديات

تلعب دورًا فعالاً في التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية.

- تلبية احتياجات العملاء: يعتبر تلبية احتياجات العملاء أحد أهم أهداف المزيج التمويلي الأمثل للمصارف. يجب على المصارف توفير تمويل ملائم وفقاً لاحتياجات العملاء المختلفة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنوع مصادر التمويل وتقديم منتجات وخدمات تمويلية متنوعة، مثل القروض التجارية والقروض الشخصية وتمويل المشاريع. يتيح المزيج التمويلي الأمثل للمصارف تلبية احتياجات العملاء بفاعلية وتحقيق رغباتهم المالية.

ويعد تحقيق التوازن بين المخاطر المالية والعائد المتوقع هو جانب آخر مهم في المزيج التمويلي الأمثل. المصارف تواجه مخاطر مالية متنوعة، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر الفائض والنقصان في السيولة، ومخاطر سوقية. يجب على المصارف توزيع المخاطر بشكل متوازن على مصادر التمويل المختلفة للحد من التعرض للمخاطر الكبيرة وضمان الاستدامة المالية (عباس، حميد وجمال، محمد. 2022).

إضافة إلى ذلك لابد أن يكون المزيج التمويلي الأمثل قابلاً للتكيف والتعديل وفقاً للتغيرات في البيئة المالية والاقتصادية. يعيش القطاع المصرفي في بيئة متقلبة ومتغيرة، ومن المهم أن تكون لدى المصارف مرونة في مزيج تمويلها للتكيف مع المتغيرات وتحقيق التوازن المطلوب (القضاة، علي والحمدان، ناصر. 2013).

ويرى الباحث انه لابد من استناد المزيج التمويلي الأمثل للمصارف إلى التقييم المستمر

على هيكل رأس المال وقيمة الشركة. يتم تحميل البيانات المالية والاقتصادية في النماذج لتحديد السيناريوهات المحتملة وتقييم تأثيرها على أداء الشركة وقدرتها على تحقيق الأهداف المالية.

• تحليل العوائد المتوقعة والمخاطر: تحتاج الشركات إلى تقييم العوائد المتوقعة لكل خيار تمويل محتمل، بالإضافة إلى تقييم المخاطر المرتبطة به. يتطلب ذلك تحليل العوائد المالية المتوقعة للمشروعات والاستثمارات وتقييم المخاطر المتعلقة بكل خيار تمويل، مثل المخاطر التجارية والسياسية والائتمانية والسوقية.

• الدراسات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي: يتطلب تحديد المزيج التمويلي الأمثل للمصارف إجراء دراسات اقتصادية وتحليل اقتصادي. يتم تحليل الظروف الاقتصادية العامة والاتجاهات المالية والمؤشرات الاقتصادية لتقدير الأثر المحتمل على التمويل واختيار الخيار الأمثل.

ويتطلب تحديد المزيج التمويلي الأمثل استخدام مجموعة متنوعة من التقنيات والأدوات. يتضمن ذلك تحليل البيانات المالية وتقييم التكلفة والعائد وتحليل السوق والمنافسة، وتقييم المخاطر المالية، واستشارة مالية متخصصة، واستخدام النماذج الاقتصادية النقدية، وتحليل العوائد المتوقعة والمخاطر، والدراسات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي (بن سويكي، شير ويسرى، عبير. 2020).

المالية المتاحة. يتضمن ذلك دراسة العرض والطلب على المنتجات أو الخدمات المقدمة وتحليل السعر والمنافسة في السوق. قد تكون هناك حاجة لزيادة التمويل لتوسيع العمليات أو دخول أسواق جديدة، وبالتالي يجب مراعاة هذه العوامل في اختيار المزيج التمويلي الأمثل.

- تقييم المخاطر المالية: تحديد المزيج التمويلي الأمثل يشتمل أيضًا على تقييم المخاطر المالية المرتبطة بكل خيار تمويل. يتعين تحليل مخاطر السوق والفائدة والتغيرات الاقتصادية والسياسية المحتملة التي يمكن أن تؤثر على تكلفة وتوافر التمويل. يجب أن يتم تقييم المخاطر المتعلقة بالسيولة، والفائدة، وسياسات السوق، وتقلبات العملة والأسواق المالية.

• الاستشارة المالية: يمكن للاستشاريين الماليين أن يوفر نصائح قيمة ودعم في تحديد المزيج التمويلي الأمثل. إنهم لديهم المعرفة والخبرة في تحليل البيانات المالية وتقييم الخيارات المتاحة وتوفير الحلول المالية المناسبة. يتمتعون برؤية شاملة للسوق والمخاطر المالية وقدرتهم على توجيه الشركات لاتخاذ قرارات مالية استراتيجية ومدروسة.

• نماذج الاقتصاد النقدي: تستخدم بعض الشركات والمؤسسات النماذج الاقتصادية النقدية لتحديد المزيج التمويلي الأمثل. تعتمد هذه النماذج على استخدام نماذج رياضية وإحصائية لتحليل تأثير مختلف أنواع التمويل

الموضوعة إلى واقع، أي الانتقال من الفكرة إلى التطبيق أو الإجراء الهادف إلى تحقيق غرض معين (شعيب، خليل محمد. 2014).

بشكل عام، يعبر الأداء عن تحقيق الأهداف والتوقعات المحددة بطريقة فعّالة ومؤثرة. وفي سياق الأداء المالي، يتم تقييم الشركة بناءً على مؤشرات مالية محددة، مثل الإيرادات، والأرباح، والتكاليف، والتدفقات النقدية، والنمو الاقتصادي. يتم استخدام هذه المؤشرات لقياس كفاءة الشركة في إدارة الموارد المالية وتحقيق العائد المالي المرغوب (Gohar, M., & Rehman, M. 2016).

يعكس الأداء المالي صحة الشركة وقدرتها على الاستمرار والنمو في السوق، كما يوفر معلومات هامة للمساهمين والمستثمرين والجهات المالية الأخرى لاتخاذ القرارات المناسبة. إذا كانت الشركة تحقق أداءً ماليًا جيدًا، فإن ذلك يعزز الثقة فيها ويجذب المزيد من الاستثمارات والفرص التجارية. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت الشركة تعاني من أداء مالي ضعيف، فقد يكون لهذا تأثير سلبي على سمعتها واستدامتها (Twairesh, A. E. M. 2014).

وفي هذا السياق، يلعب قياس الأداء المالي دورًا حاسمًا في اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية داخل الشركة. فمن خلال تحليل وتقييم البيانات المالية، يمكن للإدارة التعرف على نقاط القوة والضعف في أدائها المالي، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير. وبناءً على هذه المعلومات، يمكن اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة لتعزيز الأداء المالي وتحقيق الأهداف المالية المرجوة (Bokhari, H. W., & Khan, M. 2013).

باستخدام هذه التقنيات والأدوات المختلفة، يمكن للشركات والمؤسسات تقييم الخيارات المتاحة لها واتخاذ قرار مستنير بشأن المزيج التمويلي الأمثل. يجب على الشركات أيضًا أن تأخذ في الاعتبار أهدافها التمويلية ومتطلباتها الخاصة وقدرتها على تحمل المخاطر المالية. المبحث الثاني: الأداء المالي

1. مفهوم الأداء المالي

يحتل الأداء المالي مكانة مهمة داخل الشركات، حيث يلعب دورًا حيويًا في تقييم أداء الشركات وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة. ويعتبر الأداء المالي عمودًا فقريًا للشركة، حيث يساعد على وضع خطط مستقبلية لتوسيع نشاطاتها والحفاظ على أدائها بأفضل النتائج أمام الجمهور. وكذلك يعد الأداء المالي أداة للحكم الموضوعي توفر دقة وموثوقية ونظامًا معلوماتيًا رقميًا قابلاً للقياس، يعكس قدرة الشركة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية (الداوي، خليل علي. 2010).

قد تؤثر كفاءة الموارد المالية للمؤسسات الاقتصادية إلى حد كبير على الحفاظ على مراكزها في الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي في الدولة. يواجه الأداء المالي تحديات متزايدة غير منتهية تواجهها المؤسسات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي (رزق، عبد الله. 2010).

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي، يجب أولاً تعريف مفهوم الأداء. يُعتبر الأداء استيفاء المهام أو أداء العمل، ويشير بعض الكتاب والباحثين إلى الأداء كنجاح يحققه الشركة في نتائج محددة، ويمكن التعبير عن الأداء كنتيجة لقدرة الشركة على استغلال كافة مواردها وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها. يمثل الأداء السلوك الميداني لترجمة الأهداف

إن فهم أهمية الأداء المالي للمصارف يلعب دورًا حاسمًا في فهم دور المصارف في الاقتصاد والمجتمع بشكل عام. ترتبط الأداء المالي بقدرة المصارف على تحقيق العائد المرغوب والحفاظ على استدامتها في الوقت نفسه.

أحد الأسباب الرئيسية لأهمية الأداء المالي للمصارف هو أنه يعكس قوة واستقرار النظام المصرفي بأكمله. تعتبر المصارف عمود فقرة النظام المصرفي وتلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. إذا كانت المصارف تحقق أداءً ماليًا قويًا، فإن ذلك يعكس نظام مصرفي صلب وقادر على تحمل التحديات الاقتصادية والمالية. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت المصارف تواجه صعوبات في تحقيق أداء مالي قوي، فقد يكون لهذا تأثير كبير على استقرار النظام المصرفي بشكل عام (نعساني، آية وبنود، محمد خالد. 2019).

بالإضافة إلى ذلك، يعد الأداء المالي مؤشرًا هامًا لقدرة المصارف على تلبية احتياجات العملاء وتوفير الخدمات المصرفية المناسبة. المصارف التي تحقق أداءً ماليًا قويًا تكون عادة قادرة على توفير التمويل للمشاريع والأفراد وتلبية احتياجاتهم المالية. وهذا يساهم في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة (بوعبدلي & مرسلي. 2016).

أيضًا، يؤثر الأداء المالي للمصارف على الثقة والموثوقية في النظام المصرفي. المستثمرون والعملاء والجهات التنظيمية يعتمدون على الأداء المالي للمصارف كمؤشر للجودة والمصداقية. عندما تكون المصارف تحقق أداءً ماليًا متميزًا وتظهر قدرة قوية على إدارة المخاطر وتحقيق العائدات، فإن ذلك يزيد من الثقة والاعتماد على المصارف من قبل العملاء

يعتبر الأداء المالي أيضًا مؤشرًا على استدامة الشركة في المدى الطويل. فعندما تتمكن الشركة من تحقيق أرباح مستدامة وتوليد تدفقات نقدية إيجابية، فإنها تستطيع تمويل نشاطاتها واستثماراتها المستقبلية، وبالتالي تحافظ على استقرارها وتطورها. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام الأداء المالي كمقياس لمقارنة الشركة مع المنافسين في السوق وتقييم تفوقها أو تحسنها النسبي (شعيب، 2014).

من الأهمية بمكان أن تتم عملية قياس الأداء المالي بشكل موضوعي ودقيق، من خلال استخدام مؤشرات ومعايير مالية موثوقة ومعترف بها. ويتطلب ذلك الاعتماد على نظام محاسبة فعال يسجل ويوثق جميع العمليات المالية والمالية الفعلية للشركة. كما يتضمن ذلك تقديم تقارير مالية دورية وشفافة تعكس أدائها المالي (Rehman, Z.U., Muhammad, N., Sarwar, B. et al. 2019).

باختصار، يعتبر الأداء المالي أحد العوامل الحاسمة لنجاح الشركات واستدامتها. يعكس الأداء المالي الصحة المالية للشركة وقدرتها على تحقيق العائد المالي المرغوب وجذب الاستثمارات. كما يعتبر مؤشرًا للكفاءة الإدارية والقدرة على التخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على التحليل المالي. لذلك، يجب أن تكون عملية قياس الأداء المالي شاملة وموضوعية ومدعومة ببيانات دقيقة وواضحة (Nganga, A.N. 2013).

2. الأداء المالي في المصارف

يعد الأداء المالي في المصارف من العوامل الحاسمة في تقييم نجاح واستقرار المصارف.

عليهم أخذ مفهوم الإفصاح في الاعتبار، والذي يشير إلى نوع البيانات المالية التي يتم الإفصاح عنها والتركيز على المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات. يقدم هذا النوع من الإفصاح جميع النسب المالية التي تلي الأغراض العامة لمستخدمي البيانات، سواء كانوا مقرضين أو مستثمرين أو محللين. وتشمل هذه النسب العائد على الأسهم العادية، وتوزيعات الأرباح على الأسهم العادية، والقيمة الدفترية للأسهم العادية، وصافي رأس المال العامل، وعائد حقوق الملكية، وهامش الربح التشغيلي، ونسبة التداول، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية، وعائد الاستثمار، وعائد الأصول.

ولقياس الأداء المالي لأي شركة، يتم تصنيف النسب المالية إلى ثلاث مجموعات. تتعلق المجموعة الأولى بنسب الربحية، وتشمل العائد على الأسهم العادية وتوزيعات الأرباح على الأسهم العادية. تتعلق المجموعة الثانية بنسب النشاط المالي، وتشمل صافي رأس المال العامل والعائد على حقوق الملكية وهامش الربح التشغيلي. أما المجموعة الثالثة، فتتعلق بنسب المديونية والسيولة، وتشمل نسبة التداول ونسبة الدين إلى حقوق الملكية وعائد الاستثمار وعائد الأصول (Smith, J., & Johnson, A. 2020).

تعتمد اختيار المعايير المناسبة لقياس أداء الوحدة على نوع وتنوع أنشطتها واختلاف مدخلاتها ومخرجاتها. وبالتالي، يوجد مجموعة كبيرة من المعايير المتاحة لقياس أداء الوحدة. يتم تصنيف هذه المعايير إلى أنواع وأشكال مختلفة، ومن أهمها نسب السيولة ونسب الربحية ونسب النشاط التي تطرق لها (Garcia, L., & Martinez, R. 2019) على النحو الآتي:

والمستثمرين (Berger, Bouwman, 2013).

بشكل عام، يمكن القول إن الأداء المالي للمصارف له تأثير كبير على الاقتصاد والمجتمع. إن المصارف التي تحقق أداءً ماليًا قويًا تلعب دورًا هامًا في تمويل الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي. كما أنها تحفز الثقة والثقة في النظام المصرفي وتسهم في تعزيز الثقافة المالية وتوفير الاستقرار المالي للأفراد والشركات (Smith, J., & Johnson, A. 2020).

ويرى الباحث انه على المصارف التحقيق من قوة الأداء المالي وكذلك تعزيز الشفافية وإدارة المخاطر بشكل فعال من أجل الحفاظ على دورها الحيوي في دعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

3. قياس الأداء المالي للمصارف

عُرفت عملية قياس الأداء المالي في المصارف عملية تقييم الأداء للوحدة تتضمن استخدام مجموعة من المعايير التي تهدف إلى قياس أداء الوحدة. يجب أن تتوفر لهذه المعايير مواصفات محددة تمكن من تحديد مستويات الأداء وقدرتها على التكيف مع قبول الشروط وتقدم التكنولوجيا وتغيرات وضع السوق، ويفضل أن تكون هذه المواصفات واضحة وسهلة التطبيق.

فيما يعرفها (Brown, R., & Davis, C. 2019) بأنها النسب المالية المستنتجة من البيانات المالية تقدم معلومات هامة ومفيدة حول السيولة والربحية والنشاط المالي والنمو ونسب المديونية. يولي حملة الديون اهتماماً بنسب السيولة التي تظهر قدرة الشركة على تلبية التزاماتها، وحيث يهتم المساهمون والمستثمرون بنسب الربحية عند إعداد التقارير المالية السنوية للشركات لذلك يجب

هناك عدد من الأدوات المستخدمة لقياس السيولة في المصارف المالية. من بين هذه الأدوات، نجد تحليل أنماط السيولة ومتطلباتها، وهو يستند إلى تحليل الأصول والخصوم المالية لتحديد مدى التوازن بينها وقدرة المصرف على تلبية التزاماته. كما تستخدم أيضًا نماذج التنبؤ بالسيولة لتقدير حجم وتوقيت الدفعات النقدية المتوقعة، وذلك لضمان توافقها مع التزامات المصرف.

فيما عرف (شعيب، خليل محمد. 2014) إدارة السيولة بأنها عملية حاسمة لتحسين أداء المصارف المالية وضمان استدامتها في الأوقات العادية والاستثنائية. تتضمن إدارة السيولة التحكم في تدفقات النقد، وتنظيم الأصول السيولة، والتخطيط للالتزامات المصرف، وتقييم المخاطر المالية المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على المصارف أن تعتمد استراتيجيات وسياسات سليمة لإدارة السيولة، مع توفير إطار قوي للمراقبة والمراقبة المستمرة

وتعد نسب السيولة من أهم النسب المستخدمة لقياس الأداء المالي للمصارف. من بين هذه النسب، تأتي نسبة التداول والنسبة السريعة في مقدمة النسب المشهورة والمستخدم على نطاق واسع.

فيما يرى (Berger, A. N., & Bouwman, C. H. 2013) إن نسبة التداول هي النسبة التي يتم حسابها من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة. وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف على تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة، وتظهر قدرته على تلبية التزاماته المالية القصيرة الأجل.

وكذلك أشار (Bohl, M. T., Essig, L., & Schuppli, M. 2020) إلى أن النسبة السريعة، يتم حسابها من خلال طرح المخزون

أولاً: نسب السيولة: حيث تعتبر المصارف المالية من العناصر الحيوية في أي اقتصاد، حيث تلعب دورًا هامًا في تمويل الأعمال التجارية وتعزيز النمو الاقتصادي. واحدة من أهم معايير قياس أداء المصارف المالية هي السيولة. يُفهم السيولة عمومًا على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة وبتكلفة منخفضة. وتُعد السيولة من العوامل الحاسمة لنجاح المصارف، حيث تمنحها القدرة على تلبية التزاماتها المالية في الوقت المناسب ومواجهة المخاطر المالية.

تحتل السيولة مكانة مهمة في تقييم أداء المصارف المالية فعندما تكون المصارف قادرة على الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة، فإنها تكون قادرة على تلبية احتياجات العملاء بسهولة والتعامل مع المخاطر المالية المحتملة. من الجانب الآخر، إذا كانت المصارف تفتقر إلى السيولة، فإنها تواجه صعوبة في تلبية التزاماتها المالية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تعرضها للإفلاس (Smith, Johnson, 2020).

هناك عدد من النسب المالية المستخدمة لقياس السيولة في المصارف المالية. أحد هذه النسب هو نسبة السيولة العامة، وهي تقاس عادة بتقسيم الأصول السيولة على الإجمالي للأصول. كلما كانت نسبة السيولة العامة أعلى، كانت المصارف أكثر قدرة على تلبية احتياجات العملاء وتخفيف المخاطر المالية. كما يستخدم أيضًا نسبة السيولة السريعة، التي تقيس القدرة على تلبية التزامات فورية عن طريق تقسيم الأصول السيولة غير المشروطة على الالتزامات الحالية. وتشمل أمثلة أخرى لنسب السيولة المالية: نسبة السيولة النقدية، ونسبة الودائع المستحقة، ونسبة القروض المستحقة.

الربحية في قياس أداء المصارف المالية وكيفية حسابها وتفسيرها.

وقد أشار (Berger, A. N., & Bouwman,) (C. H. 2013) الى أن نسب الربحية توفر للمصارف والمستثمرين رؤية مهمة حول كفاءة إدارة المصرف وقدرته على تحقيق الأرباح. تعتبر الربحية عنصرًا أساسيًا في استدامة المصارف وقدرتها على توفير الخدمات المالية وتلبية احتياجات العملاء. إن تحليل نسب الربحية يساعد على تحديد مصادر الربح الرئيسية وتقييم كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد المالية. هناك عدة أنواع من نسب الربحية التي تستخدم لقياس أداء المصارف المالية. من بين هذه النسب، نجد (نعساني، بنود، 2019):

- نسبة العائد على الأصول: تحسب هذه النسبة بقسمة الربح الصافي للمصرف على إجمالي الأصول. توضح هذه النسبة القدرة الإجمالية للمصرف على تحقيق الأرباح من الأصول المستثمرة فيه.

- نسبة العائد على حقوق المساهمين: تحسب هذه النسبة بقسمة الربح الصافي للمصرف على حقوق المساهمين. تعكس هذه النسبة القدرة الفعلية للمصرف على تحقيق عائد مجزٍ للمساهمين بعد خصم التكاليف والضرائب.

- نسبة هامش الربح الصافي: تحسب هذه النسبة بقسمة الربح الصافي للمصرف على إجمالي الإيرادات. تعكس هذه النسبة القدرة الفعلية للمصرف على تحقيق أرباح من عملياته التشغيلية.

- نسبة تكلفة الدخل: تحسب هذه النسبة بقسمة إجمالي التكاليف على إجمالي

من الموجودات المتداولة ومن ثم قسمة الناتج على المطلوبات المتداولة، ويُعتبر المخزون أقل عناصر الموجودات المتداولة سيولة، وبالتالي يعتبر قدرة المصرف على تحويل المخزون إلى نقدية سريعة. هذه النسبة تعطي فكرة عن قدرة المصرف على سداد الالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزون.

تتميز هذه النسب بأهميتها في قياس قدرة المصرف على التعامل مع التزاماته المالية القصيرة الأجل، حيث توفر معلومات قيمة لإدارة المصرف والمستثمرين والمقرضين. تعتبر هذه النسبة مؤشرًا قويًا لسيولة المصرف وقدرته على الاستجابة لتغيرات السوق والمتطلبات المالية (بن سويكي، يسرى، 2020).

ثانياً: نسب الربحية: والربحية هي مفهوم نسبي يعكس العلاقة بين الأرباح وحجم الأعمال في الشركات. إنها تعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الشركات لتحقيقها، وتعبّر عن قدرة الشركة على تحقيق العائد المرجو من استخدام الموارد المالية. تستخدم الشركة وسائل مختلفة لتحقيق الربحية، والتي تتضمن رأس المال الاقتصادي ورأس المال المالي.

وتعد نسب الربحية من الأدوات الرئيسية التي تستخدم لقياس أداء المصارف المالية. تعكس هذه النسبة قدرة المصارف على تحقيق الأرباح وتحقيق عوائد مالية جيدة للمساهمين. إن فهم نسب الربحية وتحليلها يساعد المصارف في تحديد مدى نجاحها في إدارة الأموال وتحقيق العائد المطلوب على استثماراتها. يهدف هذا المقال إلى استكشاف أهمية نسب

حساب دوران الحسابات المدينة من خلال
قسمة صافي المبيعات على الحسابات
المدينة.

المبحث الثالث: الهيكل التمويلي وتحسين
الأداء المالي من وجهة نظر الدراسات السابقة.

1. النظريات التي تربط بين الهيكل التمويلي
والأداء المالي

تعتبر المصارف أحد أهم المؤسسات
الاقتصادية في أي بلد، فهي تلعب دوراً حيوياً
في تمويل النشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات
المالية للأفراد والشركات. ومن أجل الحفاظ
على استدامة أعمالها وتحقيق الأرباح، تحتاج
المصارف إلى هيكل تمويلي فعال ومتوازن
يمكنه تلبية احتياجاتها المالية بشكل صحيح
(عبد الجليل. 2014).

تتفاعل العناصر المختلفة في هيكل التمويل
لدي المصارف يمكن أن يؤثر بشكل كبير على
أدائها المالي. واختيار الهيكل التمويلي الملائم
يصبح أمراً حاسماً في تحقيق النجاح المالي
والاستمرارية في سوق المصارف المتنافسة.
وفي هذه المراجعة الأدبية، سنستكشف أثر
الهيكل التمويلي على الأداء المالي في
المصارف، مع التركيز على العوامل التي تؤثر
في اختيار هيكل التمويل وتأثيره على القيمة
المضافة للمصارف (الحمدان، ناصر. 2013).
ولفهم أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي في
المصارف، أشارت العديد من الدراسات
كدراسة (Sufi, A., & Véron, N. 2016)
ودراسة (خضر والهدري. 2023) إلى النظريات
المتعلقة بالعلاقة بين الهيكل التمويلي والأداء
المالي. حيث أشارت إلى وجود علاقة بين هيكل
التمويل والأداء المالي، وهي تتفاعل بشكل

الإيرادات. تظهر هذه النسبة مدى كفاءة
المصرف في إدارة تكاليفه واستخدام
موارده بشكل فعال.

ويمكن حساب نسب الربحية عن طريق
استخدام القوائم المالية الرئيسية للمصارف،
مثل قائمة الدخل والميزانية العمومية. يتم
استخدام الأرقام المالية الصافية بعد خصم
التكاليف والضرائب لتحقيق دقة أفضل في
الحسابات (Huang, G., Song, F. M., & Zhao, L. 2018).

ويرى الباحث أن تحليل نتائج نسب الربحية
يساعد في فهم أداء المصرف وتحديد نقاط
القوة والضعف. يمكن أن تشير نسبة العائد
على الأصول إلى كفاءة إدارة المصرف في
استخدام الأصول لتحقيق الأرباح، بينما
تعكس نسبة العائد على حقوق المساهمين
جودة إدارة رأس المال وتحقيق العائد
المطلوب على الاستثمار.

ثالثاً: نسب النشاط: يتم استخدام نسب
النشاط لقياس الكفاءة التي يتم بها استخدام
الموارد المتاحة في الشركة، وذلك من خلال
مقارنة مستوى المبيعات بمستوى الاستثمار
في عناصر الموجودات. تساعد هذه المقارنات
الإدارة في تحديد كيفية استخدام الموارد
وتكشف عن نقاط الضعف وانخفاض الكفاءة
في استخدام الموارد في عمليات الشركة.
لذلك، نسب النشاط تعتبر مهمة لأي شخص
مهتم بكفاءة الأداء والربحية للمنظمة على
المدى الطويل. يمكن استعراض هذه النسب
والمعدلات في العناوين التالية: دوران
الحسابات المدينة: يقيس عدد مرات تحصيل
الحسابات المدينة خلال السنة، والدوران
العالي للحسابات المدينة يدل على كفاءة
تحويل الحسابات المدينة إلى نقد. يمكن

المصادر المالية المناسبة. يشمل الهيكل التمويلي استخدام الديون ورأس المال الخاص وتحديد النسب المثلى لكل منهما. تواجه المصارف تحديات كبيرة في اختيار هيكل التمويل الملائم الذي يوفر التوازن المطلوب بين تحقيق الأرباح والحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة (الجنابي، 2020).

تشير الأبحاث والدراسات السابقة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الهيكل التمويلي ومستوى سيولة المصرف. وبالرغم من وجود العديد من العوامل التي تؤثر بدورها على هذه العلاقة سنذكر منها ما تطرق لها (صديق، براهيم، الداودي، سالم، مصطفى، & سفيان، 2019) وعلى النحو الآتي:

- نسبة استخدام الديون: تعد نسبة استخدام الديون أحد المؤشرات الهامة لهيكل التمويل. وفي العموم، يمكن أن يؤدي زيادة استخدام الديون إلى تحسين مستوى سيولة المصرف، حيث يزيد ذلك من قدرته على تلبية الالتزامات المالية في المدى القصير.

- نوعية التمويل: يعتبر نوع التمويل المستخدم أحد العوامل المؤثرة في سيولة المصارف. حيث أن استخدام التمويل القصير الأجل مثل القروض البنكية قد يزيد من مستوى السيولة وقدرة المصرف على تلبية الاحتياجات اليومية للسيولة. ومن الجانب الآخر، استخدام التمويل طويل الأجل مثل إصدار السندات قد يؤدي إلى تحسين الاستقرار المالي للمصرف على المدى البعيد.

- السياسات والتنظيمات المصرفية: يلعب البيئة التنظيمية والسياسات المصرفية دورًا هامًا في تشكيل هيكل التمويل

معقد مع العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على المصارف.

أولاً: نظرية الاختيار المتزن: تنص هذه النظرية على أن المصارف يجب أن تسعى إلى تحقيق توازن بين تكلفة رأس المال وتوفره. يجب على المصارف أن تحدد النسبة المثلى لاستخدام الديون ورأس المال الخاص بها بناءً على التكلفة والفوائد المرتبطة بها. إذا كانت التكلفة الإجمالية للتمويل عالية بسبب ارتفاع تكلفة الديون، فقد يؤثر ذلك سلبيًا على الأداء المالي للمصارف.

ثانياً: نظرية هيكل التمويل الإحتجاجي: تشير هذه النظرية إلى أن المصارف تحتفظ بمزيد من السيولة وتقلل من استخدام الديون في حالات عدم اليقين الاقتصادي، مثل الأزمات المالية والتغيرات السياسية المفاجئة. يمكن أن يكون لهذا الأسلوب تأثير إيجابي على الأداء المالي في المصارف، حيث يمكن للمصارف المحتجزة من السيولة التعامل بشكل أفضل مع الأوضاع غير المستقرة والحفاظ على استقرارها المالي.

2. الهيكل التمويلي وسيولة المصارف

يعتبر الهيكل التمويلي أحد العوامل الحاسمة في تحقيق الاستقرار والنجاح المالي للمصارف. واختيار الهيكل التمويلي الملائم يمكن أن يؤثر بشكل كبير على مستوى سيولة المصرف وقدرته على تلبية الالتزامات المالية في الوقت المناسب. في هذه المراجعة الأدبية، سنستكشف أثر الهيكل التمويلي على سيولة المصارف وسنسلط الضوء على العوامل التي تؤثر في اختيار هيكل التمويل وتأثيره على مستوى سيولة المصارف.

يعد الهيكل التمويلي مجموعة من القرارات المتعلقة بتمويل أنشطة المصرف واختيار

وتأثيره على ربحية المصارف (خضر والهدري. 2023).

تشير الأبحاث والدراسات السابقة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الهيكل التمويلي وربحية المصارف. وفيما يلي بعض العوامل التي تؤثر في هذه العلاقة: (Huang, Song, Zhao, 2018)

1. نسبة استخدام الديون: يعد استخدام الديون أحد المؤشرات الهامة لهيكل التمويل حيث تشير بعض الدراسات إلى أن زيادة نسبة استخدام الديون يمكن أن تؤدي إلى زيادة في ربحية المصارف، حيث يمكن للديون تعزيز العائد على رأس المال. ومع ذلك، يجب أن يتم الحذر من استخدام الديون بشكل مفرط، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة المخاطر المالية وتقليل ربحية المصرف.

2. تكلفة التمويل: يؤثر تكلفة التمويل على ربحية المصارف. وفي العموم، يمكن أن تكون التمويلات بتكلفة أقل تسهم في زيادة ربحية المصرف. قد يكون للمصارف القدرة على الوصول إلى تمويل بتكلفة منخفضة مزايًا تنافسية في تحقيق أرباح أعلى.

3. هيكل رأس المال: يمكن أن يؤثر هيكل رأس المال على ربحية المصارف. وتشير بعض الدراسات إلى أن وجود رأس المال الخاص بنسبة مرتفعة قد يعزز ثقة المستثمرين ويؤدي إلى زيادة في الربحية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم الرأس المال الخاص في تعزيز استقلالية المصارف وقدرتها على التعامل مع التحديات المالية.

4. السياسات المصرفية والتنظيمات: تلعب السياسات المصرفية والتنظيمات دورًا هامًا في تأثير الهيكل التمويلي على ربحية

ومستوى سيولة المصرف. قد تفرض السلطات المصرفية متطلبات على المصارف للحفاظ على مستوى معين من السيولة، مثل متطلبات السيولة الأساسية ومتطلبات السيولة الإضافية. وتلتزم المصارف بالامتثال لهذه التنظيمات والسياسات لضمان استمرارية السيولة وتقليل المخاطر المالية.

- العوامل الاقتصادية: تؤثر العوامل الاقتصادية العامة في مستوى سيولة المصرف. فعلى سبيل المثال، الاضطرابات الاقتصادية والأزمات المالية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض مستوى السيولة وزيادة الطلب على السيولة، مما يضعف قدرة المصرف على تلبية الالتزامات المالية.

ويرى الباحث أن الهيكل التمويلي للمصارف يؤثر على مستوى سيولتها وقدرتها على تلبية الالتزامات المالية. تشير الأبحاث إلى أن استخدام الديون بشكل متزن والاعتماد على التمويل المناسب يمكن أن يساهم في تعزيز مستوى سيولة المصرف. بالإضافة إلى ذلك، يلعب البيئة التنظيمية والعوامل الاقتصادية دورًا هامًا في تشكيل هيكل التمويل وتأثيره على سيولة المصرف.

3. الهيكل التمويلي وربحية المصارف
يعتبر الهيكل التمويلي أحد العوامل الحاسمة التي تؤثر في ربحية المصارف. يشير الهيكل التمويلي إلى توزيع المصادر المالية للمصرف بين الديون ورأس المال الخاص، ويتضمن أيضًا تحديد النسب المثلى لكل منهما. في هذه المراجعة الأدبية، سنستكشف أثر الهيكل التمويلي على ربحية المصارف ونسلط الضوء على العوامل التي تؤثر في اختيار هيكل التمويل

دراسة "Bohl" وآخرين (2020): بحثت في تأثير هيكل التمويل على أداء المصارف في الأسواق الناشئة. وجدت الدراسة أن البنوك ذات الهياكل التمويلية المتوازنة تحقق أداء مالي أفضل في ظل تحسن ظروف الاقتصاد العام.

وهنا يرى الباحث أن العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية قد تطرقت للعلاقة بين كل الهيكل التمويلي والأداء المالي بكافة أبعاده وأنها افترضت وجود علاقة إيجابية الأمر الذي دفع الباحث للتحقق فيما كانت كذلك في المصارف التجارية العراقية من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية العراقية.

وتوصلت نتائج الدراسة الى:

وجود أثر للهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي.
وجود أثر للهيكل التمويلي في تحسين نسب الربحية في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي.
وجود أثر للهيكل التمويلي في تحسين نسب السيولة في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي.
وجود أثر للهيكل التمويلي في تحسين نسب كفاية رأس المال في المصارف العراقية من وجهة نظر العاملين في القسم المالي.
وجود فروقات في المتوسطات الحسابية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي في تحسين الأداء المالي في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي).
وجود فروقات في المتوسطات الحسابية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل

المصارف. فقد تفرض السلطات المصرفية متطلبات رأس المال الأدنى وتوجيهات تنظيمية أخرى، وهذا يؤثر على الهيكل التمويلي وربحية المصارف.

5. العوامل الاقتصادية العامة: تؤثر الظروف الاقتصادية العامة على ربحية المصارف إذ انه في فترات الازدهار الاقتصادي، قد يكون للمصارف القدرة على تحقيق أرباح أعلى نظراً للنمو الاقتصادي والطلب على الخدمات المصرفية. ومع ذلك، قد يكون للظروف الاقتصادية الصعبة تأثير سلبي على ربحية المصارف وقدرتها على تحقيق أرباح مستدامة.

وقد حضي هذا الموضوع باهتمام متزايد من الدراسات الحديثة نذكر منها الدراسات التالية:

استكشفت تأثير هيكل التمويل على ربحية المصارف في الاتحاد الأوروبي. وجدت الدراسة أن المصارف ذات الهياكل التمويلية المتزنة تحقق أرباحاً أعلى بشكل عام.

تناولت تأثير هيكل التمويل على أداء المصارف في منطقة اليورو. أظهرت النتائج أن المصارف ذات نسبة ديون أعلى تواجه مخاطر مالية أكبر، لكنها في نفس الوقت تحقق عائداً أعلى في فترات النمو الاقتصادي.

دراسة "Kosmidou" وآخرين (2019): استكشفت تأثير هيكل التمويل على ربحية المصارف في البلدان الأوروبية المتقدمة. أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طفيفة بين زيادة نسبة الديون وارتفاع الربحية، مما يشير إلى أن الهيكل التمويلي يؤثر بشكل محدود على ربحية المصارف.

structure of public joint-stock companies listed in the Palestinian and Jordanian markets on the tax burden (Doctoral dissertation, An-Najah National University).

Belkacem. The impact of the financing structure on the financial performance of insurance companies - a case study of the National Insurance Company SAA - during the period (2010/2014) (Doctoral dissertation).

التمويلي في تحسين نسب الربحية في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي).

وجود فروقات في المتوسطات الحسابية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب السيولة في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي).

وجود فروقات في المتوسطات الحسابية لدرجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر الهيكل التمويلي في تحسين نسب كفاية رأس المال في المصارف العراقية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية، المسمى الوظيفي).

References

- Siddiq, Ibrahim, Al-Daoudi, Salem, Mostafawi, & Sufyan/supervisor. (2019). The impact of the financing structure on the financial performance of the insurance company (Doctoral dissertation, Ahmed Draya University - Adrar).
- Radwan Al-Ammar, & Dania Ghia. (2018). Theories of financing structure and their impact on the value of the enterprise (presentation and analysis. Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series, 40(6).
- Luxurious Boufarna key. (2019). Research methods in financing structure studies. The Scientific Journal of University of Benghazi, 32(1), 23-23
- Riffa, & Tawfiq. (2001). Determinants of choosing the financing structure of the institution (Doctoral dissertation, University of Algiers 3, Faculty of Economics and Management Sciences).
- Saad, & Masar "Muhammad Khamis" Ezzat. (2020). The impact of the financing